

Distr.: Limited
15 November 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

اللجنة السادسة

البند 77 من جدول الأعمال

تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
عن أعمال دورتها السابعة والخمسين

مشروع قرار

القانون النموذجي بشأن إيصالات المستودعات

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى قرارها 2205 (د-21) المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1966 الذي أنشأت بموجبه لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) وعهدت إليها بأن تواصل التنسيق والتوحيد التدريجين للقانون التجاري الدولي وأن تراعي، في ذلك الصدد، مصالح جميع الشعوب، وبخاصة شعوب البلدان النامية، في سياق تنمية التجارة الدولية على نطاق واسع،

وإنه تشير أيضا إلى أن اللجنة قرّرت في دورتها الثالثة والخمسين، عام 2020، أن تضع قانونا نموذجيا بشأن جوانب القانون الخاص المتعلقة بإيصالات المستودعات بالاشتراك مع المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (اليونيدروا) وأن يحمل النص النهائي اسمي المنظمتين اعترافا بتعاونهما الوثيق⁽¹⁾، وأنها قرّرت، في دورتها السادسة والخمسين، عام 2023، إحالة مشروع القانون النموذجي بشأن إيصالات المستودعات الذي وضعه الفريق العامل المشترك بين اليونيدروا والأونسيترال إلى الفريق العامل الأول (المعني بإيصالات المستودعات)⁽²⁾،

وإنه تلاحظ أن الفريق العامل الأول كرّس دورتين، في عامي 2023 و 2024، للنظر في مشروع القانون النموذجي بشأن إيصالات المستودعات، وأن اللجنة نظرت، في دورتها السابعة والخمسين، عام

(1) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/75/17)، الجزء الثاني، الفقرة 61.

(2) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/78/17)، الفقرة 22 (ب).



2024، في مشروع القانون النموذجي الذي أعده الفريق العامل، إلى جانب التعليقات عليه الواردة من الحكومات والمنظمات الدولية المدعوة إلى دورات الفريق العامل⁽³⁾،

واقترناعا منها بأن اشترع قانون عصري لإيصالات المستودعات يدعم إصدار وتحويل الإيصالات الإلكترونية والورقية على حد سواء من شأنه أن يبسر المعاملات التجارية التي تنطوي على بضائع مخزنة، بما في ذلك استخدامها كضمانة رهنية إضافية للتمويل، ولا سيما في أقل البلدان نموا وفي البلدان النامية،

واند ترى أن مثل هذا القانون الحديث المتعلق بإيصالات المستودعات يمكن أن يسهم أيضا في تعزيز التمويل القصير الأجل في القطاع الزراعي، مما يبسر الحصول على الائتمان ويخفض تكلفة التمويل بالنسبة للمزارعين، ويجتذب استثمارات من القطاع الخاص إلى القطاع الزراعي،

واند تتوقع أن الموامة بين قوانين إيصالات المستودعات من شأنها أن تساعد في تشكيل أسواق إقليمية ودولية خاصة بالسلع الأساسية،

واند تلاحظ أن تحسين قدرة المزارعين والبلدان على زراعة وتخزين المحاصيل وغيرها من المنتجات الزراعية من المحتمل أن تزيد الإنتاج الغذائي العالمي وتساعد في التغلب على تحدي الأمن الغذائي، مما يسهم في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة،

1 - **تعرب عن تقديرها** للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لإنجازها واعتمادها القانون النموذجي المشترك بين الأونسيترال واليونيدرو بشأن إيصالات المستودعات، بالتعاون الوثيق مع المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص⁽⁴⁾؛

2 - **ترجو** من الأمين العام أن ينشر القانون النموذجي مشفوعا بدليل اشترع له، بما يشمل نشره بالوسائل الإلكترونية، باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وأن يعممه على نطاق واسع على الحكومات وسائر الهيئات المعنية؛

3 - **توصي** جميع الدول بأن تنظر إيجابيا في القانون النموذجي عند تنقيح أو اعتماد تشريعات ذات صلة بإيصالات المستودعات، وتدعو الدول التي استخدمت القانون النموذجي إلى أن تبلغ اللجنة بذلك.

(3) المرجع نفسه، الدورة التاسعة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/79/17)، الفقرات 24-76.

(4) المرجع نفسه، المرفق الأول.